وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية التربية الأساسية-حديثة

قسم التاريخ

اسم التدريسي : علي احمد مهنا

الدرجة العلمية : الدكتوراه

المادة : قضايا ومشكلات عربية معاصرة

اسم المحاضرة : الادعاءات الايرانية في الجزر العربية الثلاث

Lecture Name : Iranian allegations in the three Arab islands

المحاضرة السادسة

الادعاءات الايرانية في الجزر العربية الثلاث :

كانت الجزر العربية الثلاث تابعة ، منذ منتصف القرن الثامن عشر ، لعرب القواسم الذين حكموا الشارقة ورأس الخيمة وما يزالون " ، وكان القواسم قد بلغوا ذروة قوتهم خلال الاضطرابات والقلاقل التي عمت ايران عقب اغتيال حاكمها نادر شاه في سنة ١٧٤٧ ولذا فإن ملا على شاه ، وهو عربي كان حاكما على ميناء بندر عباس وتوابعها في الساحل الشرقي من الخليج العربي ، سعى إلى الحصول على مساعدة القواسم لتقوية مركزه لاجل التخلص من الضغط الواقع عليه نتيجة لمطالبته بالاتاوة من أكثر من جهة واحدة وللتهديد الذي كان يتعرض له من قبل ناصر خان حاكم اقليم اللار الايراني. وفي مقابل هذه المساعدة فرض القواسم سيادتهم على ميناء لنجة في الساحل الشرقي من الخليج العربي واقاموا حكماً عربياً .

واستمر الحكم العربي في ميناء لنجه حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريباً. وقد شهد الميناء أثناء الحكم العربي ازدهاراً تجارياً إلى حد أن البريطانيين قرروا في سنة ١٨٦٥ تعيين مندوب محلي فيها لرعاية مصالح رعاياهم من التجار الهنود الذين بلغ عددهم مائة شخص قدموا إلى لنجة وأقاموا فيها .

في هذا الوقت بالذات كانت الحكومة الايرانية في عهد ناصر الدين شاه القاجاري" (١٨٤٨ – ١٨٩٦) تبدي إهتماماً بانشاء قوة بحرية ايرانية في الخليج العربي وتتحين الفرص لفرض سيادتها على الساحل الشرقي منه بما في ذلك ميناء لنجه وعندما توفي الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي حاكم لجة في سنة ١٨٧٤ وتولى الحكم من بعده ابنه علي ، الذي كان قاصراً ، انتهزت الحكومة الايرانية الفرصة وعينت مديراً للكمارك في الميناء المذكور وقد ادى فرض الضرائب الحالية في تلك السنة إلى ظهور أول هجرة للتجار من هناك الى امارات ساحل عمان.

وخلال السنوات التالية كانت هناك حوادث شعب ومصادمات متكرره بين العرب والايرانيين في ميناء لنجه. وفي سنة ١٨٨٧ قررت الحكومة الايرانية وضع حد لاستقلال القواسم هناك، ولذا هاجمت مجموعة من الايرانيين في 11 أيلول ١٨٨٧ قلعه الشيخ قضيب من راشد الذي تولى حكم السجة مند سنة ١٨٨٥ . وقد شن الهجوم على حين غرة وتم اعتقال الشيخ قضيب الذي عامله الايرانيون معاملة سيئة وسع أن العرب عادوا وشنوا هجوماً خاطفا على ميناء لنجة بقيادة الشيخ محمد بن خليفة وسيطروا على قلعتها وطردوا الحامية الايرانية منها في صيف سنة ١٨١٨ ، الا ان الحكم العربي لم يستمر هذه المرة سوى اشهر قليلة عاد بعدها الإيرانيون واحتلوا لنجة في بداية آذار سنة ١٨٩٩ ، بعد فرض الحصار عليها براً وقصفها بحرا بواسطة احدى سفنهم الحربية الكبيرة .

لقد ارسل الإيرانيون ، بعد احتلالهم ميناء لنجة في سنة ١٨٨٧ ، قوة الى جزيرة صري لاحتلالها ، وكانت هذه الجزيرة من ممتلكات القواسم لاجيال عديدة

وقد اضطر سكانها العزل الى الاستسلام دون مقاومة ومنذ تلك السنة ثار الجدل حول ملكية الجزر الثلاث بعد أن قدمت الحكومة الايرانية اول مطالبة بجزيرة طنب.

في كانون الأول سنة ١٨٦٤ ارسل حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر (١٨٣٣ – ١٨٦٦) رسالة الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل لويس بيلي L Pelly اشار فيها بوضوح الى تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى له منذ ايام اجداده .

وعندما طالبت الحكومة الايرانية بجزر طنب في سنة ١٨٨٧ ارادت حكومة الهند البريطانية أن تتحرى الأمر فابرقت الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والوزير البريطاني المفوض في طهران تسأل عن مدى شرعية الادعاءات الايرانية في جزر صري وطنب . وقد رد كلاهما بان هذه الجزر تعود إلى شيوخ العرب ، أي القواسم ، الذين يسكنون الساحل الغربي من الخليج العربي ويشاركهم في السيادة عليها أقرباؤهم الذي يسكنون الساحل الشرقي منه . كما قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في وقت لاحق من سنة ١٨٨٧ بارسال تقرير اخر الى حكومة الهند البريطانية ذكر فيه ان هذه الجزر عربية وغالباً ما كانت ادارتها بيد عرب القواسم

كانت هناك عدة حجج اعتمدتها الحكومة الايرانية ابرزها:

١-الادعاء بان شيوخ القواسم في لنجة والذين كانوا يحكمون جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل انهاء حكمهم في ١٨٨٧ كانوا من رعايا الحكومة الايرانية .

٢-ان هناك خارطتين رسمتا في سنتي ١٨٨٨ و ١٨٩٧ على التوالي من قبل الجهات المختصة في حكومة الهند البريطانية ثبتت فيها الوان هذه الجزر باللون ال الذي رسمت به ايران نفسه.

٣-وفيما عدا ماسبق تقدمت الحكومة الايرانية بحجج وهميه اخرى حول موضوع المطالبة بهذه الجزر، فقد ورد في برقية من القائم بالاعمال البريطاني في طهران الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بتاريخ ١٠ كانون الأول سنة ١٨٨٧ ان الحكومة الايرانية تذرعت بحجة أن سكان الجزر كانوا يدفعون الضرائب للسلطات الإيرانية وبأن لدى حاكم ميناء بو شهر الإيراني ايصالات خاصة تثبت ذلك.

التجاوزات الإيرانية .

استمرت ايران، برغم حججها الواهية، في مطالبتها بالجزر العربية الثلاث منذ أواخر القرن التاسع عشر ولحين احتلالها عسكرياً في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧١ ، وقد صاحبت هذا المطالبات تجاوزات ايرانية كثيرة على هذه الجزر وحقوق حكام الشارقة ورأس الخيمة فيها .

ففي نيسان عام 1904 قام المدير الاوروبي للجمارك الايرانيه مونسيور ترامبولين بزيارة جزر ابو موسى وطنب وقام بانزال اعلام اماره الشارقه رفع الاعلام الايرانيه وترك اثنين حراس الكمارك الايرانيه هناك. احتج حاكم الشارقه الشيخ صقر بن خالد على هذا التصرف من جانب الحكومه الايرانيه واتصل بالمقيم السياسي البريطاني طالبا منه اتخاذ الخطوات التي تحفظ حقوق الشارقه فيه الجزر مذكر اياه بالتزامات البريطانيه تجاه امارته وفقا للمعاهده الموقعه بينهما. وبناء على ذلك تمام الوزير البريطاني المفوض في طهران بابلاغ الحكومة الايرانية في ٢٤ أيار ١٩٠٤ بأن الجزر من ممتلكات قواسم ساحل عمان ولا يجوز التجاوز على حقوقهم ، ونصحها يسحب الحراس الايرانيين مضيفاً بأنه لا يود أن يناقش هذا الأمر البين ، لان النقاش في الأمور الجلية لا يخرج عن كونه مضيعة للوقت ونتيجة لذلك تم انزال الاعلام الايرانية في ١٤ حزيران ١٩٠٤ ، وبعدها بعدة أيام اعيد رفع اعلام امارة الشارقة على الجزر. وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الايرانية عادت وطرحت موضوع تأجير جزر الطلب مرة أخرى في سنة ١٩٣١ ، ففي ٢٣ نيسان من تلك السنة أبلغ القنصل البريطاني في ميناء بوشهر حكومته بان ايران كررت رغبتها في تأجير جزر الطنب من حاكم رأس الخيمة،ابدى الحاكم موافقته في ١١ أيار ١٩٣٢ ، ولكنه جعل هذه الموافقة مرهونة بشروط عديدة عدتها الحكومة البريطانية شروطاً صعبة وغير ممكنه لذا لم تبلغ الحكومة الإيرانية بها.

ومن ضمن هذه الشروط :

ا – بقاء علم امارة رأس الخيبة ومندوب الشيخ في جزر الطنب

٢ - عدم التعرض لاي من رعايا حاكم رأس الخيمة هناك إلا بعد عرض الأمر عليه ومناقشة الأمر معه.

٣-عدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج العربي وعدم جواز قيام سفن الكمارك الايرانية بتفتيش السفن العربية في خليج عمان مهما كانت ملكيتها.

٤-اعفاء بضائع الشيخ والمواد الغذائية المرسلة لسكان جزر الطلب من الضرائب .

ه – دفع الايجار السوي مقدماً .

٦-عدم جوار تثبيت اي علم ايراني على ارض الجزر بل رفعه على سارية فوق الدوائر الرسمية التي تقيمها ايران هناك .

٧-تنفيذ شروط الاتفاق تحت اشراف الحكومة البريطانية.

عادت الحكومة الايرانية الى طرح موضوع ادعاءاتها في الجزر بصيغة أخرى في لسنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فهناك وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢ نيسان ١٩٣٥ ارسلها الوزير البريطاني المفوض في طهران هوكسن K Hugessen الى حكومته في لندن مبلغاً أياها ان كاظمي وزير خارجية ايران قد اقترح عليه امكانية عقد اتفاقية ثنائية بين ايران وبريطانيا تعترف بموجبها الأخيرة بالسيادة الايرانية على جزر طلب وابو موسى ومساندة بريطانيا لإيران في مسألة النزاع مع العراق على شط العرب

" ، مقابل اعتراف ايران باستقلال البحرين والعلاقات القائمة بين بريطانيا وإمارات الساحل العماني وفي ٤ أيار ١٩٣٦ نوقش الموضوع مرة أخرى بين وزير الخارجية الايراني والوزير البريطاني المفوض في طهران ولكن دون التوصل إلى نتيجة وكان من رأي مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية في لندن أن من المستحيل تشجيع الايرانيين في هذا الاقتراح بسبب التزامات بريطانيا تجاه الحكام العربية إضافة الى عدم المكانية موافقة حكومة الهند البريطانية أبداً على مثل هذا الاقتراح.

إن آخر مرة اثارت فيها ايران موضوع الجزر الثلاث خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت سنة ١٩٣٨ عدما تقدمت ايران بطلب لانشاء فنار آخر في جزيرة طلب الكبرى ولم تثر ايران موضوع الجزر مرة أخرى حتى اوائل الستينات.

ولابد لنا من الإشارة هنا ايضاً إلى أن وقوف بريطانيا الى جانب امارات الساحل العماني كان جدياً وصادقاً، ليس حرصاً على مصالح هذه الإمارات وإنما حفظا للمصالح البريطانية هناك. وقد تمثلت هذه المصالح في امتيازات النفط التي حصلت عليها شركة امتيازات النفط المحدوده.